الجزء الثانى

أوراق بورتو أليجرى

obeikandl.com

obeikandl.com

عالمنا ليس للبيع

الجماعات والحركات المدنية تشن حملة عالمية ضد منظمة التجارة العالمية والعولمة

جنيف – بمناسبة الندوة التى عقدتها منظمة التجارة العالمية مع منظمات غير حكومية ، وهى الندوة الأولى منذ انهيار محادثات منظمة التجارة العالمية فى سياتل فى ١٩٩٩ ، تشن الآن الجماعات والحركات المدنية من كل أنحاء العالم حملة عالمية ضد دعم منظمة التجارة العالمية للعولمة . يشارك فى الحملة أكثر من مئة جماعة مدنية من ٢٠ دولة تحت شعار «عالمنا ليس للبيع» .

دعت منظمة التجارة العالمية ممثلين للحكومات وللمنظمات غير الحكومية ، ومن وسائل الإعلام ، ومن مجموعات العمل الفكرية ، والجامعات فى ندوة عقدت فى جنيف يومى ٦ و ٧ يوليو ٢٠٠١ .

وطبقا لسكرتارية منظمة التجارة العالمية ، تناقش الندوة «القضايا والمشكلات الحرجة التى تواجه النظام التجارى العالمى» . علاوة على ذلك ، فمن المفترض أن السكرتارية المنحازة تدعم بوضوح مقترحات الاتحاد الأوروبى – المدعومة بدورها الآن من جانب الولايات المتحدة – لبدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية فى اجتماعها الوزارى فى قطر فى نوفمبر (الذى يلقى معارضة بلدان نامية أساسية والكثير من الجماعات المدنية) ومن ناحية أخرى ، هناك حملة المطبوعات التى يشنها المجتمع المدنى تنتقد منظمة التجارة العالمية ، وبالتالى فإن نتيجة هذا الاجتماع موضع شك .

يعبر ممثلون من جماعات المجتمع المدنى من كل أنحاء العالم عن قلقهم من خطورة هذا الأمر ، ومن الآثار الاجتماعية والبيئية ، سواء فى الماضى أو فى الحاضر، لمقترحات منظمة التجارة العالمية المطروحة للمفاوضة ، ويروا أن هذه الندوة هى مجرد أسلوب من أساليب العلاقات العامة أكثر منها محاولة حقيقية لمناقشة المشكلات الحرجة» . وسوف تمكن هذه الندوة منظمة التجارة العالمية من الحصول على صورة مضللة ووهم كاذب بأنها تتمتع بالشفافية والانفتاح على الغير . بينما ملايين عديدة من الشعوب المهمشة وحتى من الحكومات المشاركة فى المفاوضات الراهنة ، لن تحصل على شىء فى الحقيقة . فعلى سبيل المثال ، فإن مقترحات ما بعد سياتل لإعادة تنظيم العمليات والإجراءات الداخلية لمنظمة التجارة العالمية ، يبدو أنه قد تم تجاهلها .

فى إطار التمهيد لسياتل ، احتشدت ١٥٠٠ مجموعة تقريباً من ٨٩ بلد لشن حملة تحت شعار «لا لجولة جديدة التجارة العالمية» تطالب بتعليق المفاوضات حول قضايا واردة فى جدول أعمال معدل سلفا ، وتعارض تقديم مشكلات جديدة من سياسات الاستثمار والمنافسة فى منظمة التجارة العالمية .

بعد المؤتمر الوزارى للمنظمة فى سياتل ، طورت هذه الجماعات المدنية اقتراحاً مشتركاً يقوم على تقليل نفوذ ومجال عمل منظمة التجارة العالمية . وحتى اليوم ، فإن وجهات النظـر تلك التى عبرت عنها الجماعـات التى تمثل ملايين البشر حـول العالـم ، لـم تأبه بها منظمة التجارة العالمية . ولا زالت منظمة التجارة العالمية تصـم آذانها عن سماع المشكلات التى تهم الجنوب . ومنها إنجاز القضايا المتعلقة بـ (تصحيح عدم التوازن القائم) وهى على رأس جدول أعمال البلدان النامية منذ فترة طويلة قبل سياتل . ولا زالت حتى اليوم ، بالرغم من الوعود ، لا يحدث أى تقدم فى هذا الشأن . علاوة على ذلك ، لا زالت اجتماعات الغرفة الخضراء تعقد فى سرية . ويتم تجاهل واستبعاد غالبية البلدان النامية من هذه العملية .

ونتيجة للنفوذ غير المتكافئ داخل المنظمة ، فإن جولة جديدة ستفاقم ، ولن تخفف من الظلم الواقع على الجنوب ، ذلك على حد قول «آلين كوا» من «جماعة نظرة على جنوب العالم» المقامة فى تايلاند . ويضيف «تونى توجان» من مؤسسة IBON فى الفلبين ، قائلاً : إذا كانت منظمة التجارة العالمية صادقة فى مناقشة القضايا والمشكلات الحرجة ، فإنها يجب أن تتوقف عند القضايا الأساسية .

إن ما نحتاجه الآن بحق هو تعليق المفاوضات وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية للقواعد القائمة وللمفاوضات الجارية ، وبدون ذلك لن يحدث شىء .

يقول «بول نيكلسون» ، من الحركة الدولية للمنظمات الزراعية (الاتحاد الدولى للفلاحين) ، أن «حركتنا تشعر أن الخطوة الأولى التى يجب أن تتخذها منظمة التجارة العالمية هى إخراج الزراعة من مفاوضاتها ... فملايين من الفلاحين حول العالم ، سواء فى الجنوب أو فى الشمال ، يتضررون من القواعد التى تضع التجارة على قمة الأولويات ، أن وضع قواعد مختلفة ، خارج منظمة التجارة العالمية ، أمر مطلوب الآن بإلحاح» .

وذلك بدلاً من أن تعمل منظمة التجارة العالمية من أجل جولة جديدة من المفاوضات ، وتشرع فى اجتماعات مثل هذا الاجتماع المليء بالضجيج الأجوف ، دونما نية حقيقية لتغيير جدول الأعمال .

تعرب غالبية جماعات المجتمع المدنى عن غضبها من تجاهل مواقفهم إزاء آجندة منظمة التجارة العالمية من أجل العولمة . وسوف تشارك بعض هذه الجماعات،

ومنها «جماعة نظرة على جنوب العالم» ، والجماعة الدولية «أصدقاء الأرض» ، ومنتدى المنظمات الدولية غير الحكومية للتنمية والخدمات العامة فى أندونيسيا ، سوف تشارك فى ندوة منظمة التجارة العالمية للتعبير عن وجهات نظرها المشتركة.

ويقول «رونى هال» ، من الجماعة الدولية «أصقاء الأرض» : «يشكل الاجتماع الوزارى القادم لمنظمة التجارة العالمية فى قطر فرصة خطيرة لقلب الآجندة الراهنة لدفع التعاون التجارى العالمية .

أن هذا الوقت ليس الزمن المناسب لزيادة نفوذ منظمة التجارة العالمية .

أن حملة «عالمنا ليس للبيع» سوف تستمر قبل الاجتماع الوزارى القادم لمنظمة التجارة العالمية وبعده ، هى بمثابة خطوة لتجميع ودعم التحالف فيما بين الجماعات الجديدة .

يقول «آلايس كارل» من الجماعة الدولية للخدمات العامة : «أن النشطاء والمنظمات من كل أنحاء العالم سوف يشنون حملة ضد الجولة الجديدة وضد المزيد من تحرير التجارة وذلك خلال الأشهر السابقة على المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية الذى سيعقد فى قطر .

تقرير منشور فى موقع WWW.FOCUSWEB.ORG

obeikandl.com

مؤتمر الديون الخارجية

المنتدى الاجتماع العالمى يواجه تحدى الديون الخارجية

تشرع الحركات الاجتماعية فى وضع برنامج عام يستهدف إلغاء ديون الجنوب الخارجية ، والتى تبلغ ٤٠٠ بليون دولار أمريكى سنويا . ويشكل هذا مطلبا ملحاً للحملة الفعالة والناجحة ضد الديون .

فضلاً عن أن الديون تثير غضب الشعوب فى كل مكان ، وتعد الأرجنتين نموذجاً حياً ، ولابد أن نستغل الفرصة التى تتيحها هذه الحركة التاريخية .

وتسود رؤية «إريك توسينت» وتلقى تأييداً من كل المشاركين فى المؤتمر ، حيث نوقشت قضية الديون الخارجية صباح أول فبراير ، وهو اليوم الأول للمنتدى الاجتماعى العالمى المنعقد فى بورتو اليجيرى .

ويشير «توسينت» ، المدير البلجيكى للجنة الخاصة بإلغاء ديون العالم الثالث ، إلى الفرصة التاريخية لأولئك الذين يكافحون من أجل إلغاء الديون .

ويعتقد أننا إزاء موقف شبيه بما حدث فى عام ١٩٨٢ ، حينما تفجرت أزمة عجز بلدان أمريكا اللاتينية عن سداد الديون . ويقول : «احتلت قضية الديون الخارجية قمة جدول الأعمال نتيجة لما يحدث فى الأرجنتين . وسوف نؤيد نضالات الشعوب كى لا تقع فى نفس الفخ – هذا هو السبيل لإجبار أصحاب الديون على إعادة التفاوض .

وأضاف «برنارد بينود» ، رئيس الجلسة والعضو الفرنسى فى منظمة التعاون الدولى للتنمية والتضامن ، أضاف بعد المناقشة أن «المؤتمر اكتمل تماماً ، وأن هؤلاء الذين حضروه كانوا قادرين على رؤية حقيقة أن التعبئة الدولية قد بدأت فى بلدان مختلفة وأن كل المقترحات تدعو إلى إلغاء الديون .

ترى الأمم المتحدة أنه من الضرورى إنفاق ٨٠ بليون دولاراً أمريكيا كل عام ، طوال السنوات العشر القادمة للقضاء على الفقر فى العالم . هذه الأموال ، أقل بمقدار الثلث تقريباً عن مقدار الأموال التى دفعت لخدمة ديون بلدان العالم الثالث ، خلال عام ٢٠٠١ فقط .

وقد حاول «توسينت» ، و«آرنود زخارى» ، زميله فى لجنة إلغاء ديون العالم الثالث ، حاولا فى مقالهما الأساسى إثبات أن الديون تعيق القدرة على التغلب على الفقر فى العالم .

وأشار «توسينت» فى المؤتمر إلى أنه فى عام ١٩٩٩ ، دفعته ١٨٧ دولة من

البلدان الدائنة ١٥٠ بليون دولاراً أمريكياً أكثر مما حصلت عليه كقروض ، وأضاف أنه فيما بين أعوام ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ ، دفع العالم الثالث أكثر من أربعين ضعف تكاليف «مشروع مارشال» ، وهو مشروع إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية .

وفى الوقت حذر «توسينت» من أن عمله لا يستهدف سوى دعم نشطاء الحركات الاجتماعية . وقال : «أن هذا المقال ليس مقدما إلى ورش العمل أو إلى المفاوضات الدائرة بين الحكومات .

أنه مقدم للشعوب التى تكافح من أجل إلغاء الديون ، وأشار إلى أن هذه الصراعات تتبدى فى أعمال مثل الاستفتاء على الديون الذى قام به البرازيليون عام ٢٠٠٠ ، والانتفاضات التى حدثت فى الإكوادور فى يناير من العام التالى ، والاحتجاجات التى تشهدها الأرجنتين منذ ديسمبر الماضى .

بالإضافة إلى إلغاء الديون الأجنبية ، اقترح «توسينت» و«أرنور زخارى» إقامة صندوق لمواجهة الفقر ، على أن ينشأ هذا الصندوق فى كل بلد أو منطقة ، وأن يدار بشكل جماعى من خلال «مشاركة ديمقراطية» .

ودافع «بول سيمنجرون» ، من الكاميرون ، عن الفكرة وألقى الضوء على الإدارة الجماعية أو المشاركة بين الحكومة والمجتمع المدنى . وأضاف أن «عملية المشاركة الحقيقية فى اتخاذ القرارات سوف تؤدى إلى قيام مؤسسات قوية فى المجتمع» .

هذا التقرير منشور فى موقع WWW.WORLD SOCIAL FORUM.ORG

obeikandl.com

يمكننا بناء عالم مختلف

بورتو اليجرى (٢)

بيان الحركات الإجتماعية

الصادر عن المنتدي الإجتماعي العالمي الثانى

المنعقد في بورتو البحري في يناير / فبراير ٢٠٠٢

١- نحن الحركات الإجتماعية من كل أنحاء العالم ، نحتشد عشرات الألوف فى المنتدى الإجتماعى العالمى فى بورتو اليجيرى ، لمواجهة التدهور المستثمر فى ظروف حياة البشر . نحن هنا رغما عن محاولات تفتيت تضامننا . نأتىّ مرة أخرى لنواصل نضالنا ضد الليبرالية الجديدة والحرب ، لنؤكد ما توصلنا إليه فى المنتدى الإجتماعى العالمى السابق ، ونعيد تأكيد حقيقة أن بناء عالم مختلف أمر ممكن .

٢- نحن خليط متنوع - نساء ورجال ، شابات وشباب ، سكان أصليون ، فلاحون ومدينيون ، عمال وعاطلون ومشردون بلا سكن أو مأوى ، كهول ، طلبة ، ومهاجرون ، ومهنيون ، من كل الديانات والعقائد ، ومن كل الألوان والأجناس. إن هذا التنوع مصدر قوتنا وأساس وحدتنا . نحن حركة تضامن عالمية، موحدة العزم فى النضال ضد تركز الثروة ، وإنتشار الفقر وعدم المساواة ، وضد تدمير الكوكب .

نحيا ونشيد أنظمة بديلة ، ونستخدم أساليباً مبتكرة فى بنائها . نشكل تحالفا عريضا لنقاوم ونناضل ضد نظام قائم على التميز الجنسى ، وعلى العنصرية والعنف ، نظام يعطى الأولوية للمصالح الرأسمالية وللنظام الأبوى على حساب إحتياجات الشعوب وطموحاتها .

٣- ينجم عن هذا النظام مآسى موت النساء والأطفال والشيوخ ، بسبب الجوع والافتقار للرعاية الصحية والمناعة ضد الأمراض . وتجبر الأسر على هجر أوطانها وديارها بسبب الحرب ، وبسبب مصادرة الأراضى من أجل ما يسمى بمشروعات التنمية العملاقة ، والكوارث البيئية . كما يؤدى هذا النظام إلى البطالة ، وتقويض الخدمات العامة ، وتدمير التضامن الإجتماعى فى مواجهة كل ذلك ، تدور الصراعات مدوية سواء فى الجنوب أو فى الشمال ، وتنطلق المقاومة من أجل حياة كريمة .

٤- تشكل أحداث ١١ سبتمبر تغييراً مفاجئاً . فبعد الهجمات الإرهابية ، التى أدناها

تماما ، مثلما ندين كل الاعتداءات الأخرى على المدنين فى أى مكان فى العالم . وتحت إسم «الحرب ضد الإرهاب» تشن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عمليا عسكرية ضخمة ، وتنتهك الحقوق المدنية والسياسية فى كل أنحاء العالم .

أن الحرب ضد أفغانستان ، التى شهدت استخدام الأساليب الإرهابية ، تمتد الآن إلى جبهات أخرى ، هكذا ، نحن إزاء بداية حرب عالمية دائمة ومستمرة من أجل تعزيز هيمنة الحكومة الأمريكية وحلفاءها . حرب تكشف عن الوجه الآخر لليبرالية الجديدة ، ذاك الوجه المتوحش والمرفوض .

وبينما تنتشر العنصرية ومعاداة الآخر بشكل متعمد يتم تصوير الإسلام كوجه للشيطان ، وتشارك وسائل الإعلام فى هذه الحملة من أجل الحرب ، التى تقسم العالم إلى «طيبين» و«أشرار» . إن معارضة هذه الحرب مهمة أساسية لحركتنا .

٥- تعزز حالة الحرب عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط ، وتقدم الذريعة للمزيد من قمع الشعب الفلسطينى . إن المهمة العاجلة لحركتنا هى حشد التضامن مع الشعب الفلسطينى فى نضاله من آجل تقرير مصيره فى مواجهة الاحتلال الإسرائيلى الهمجى – ويعد هذا أمر حيوى لتحقيق الأمن الجماعى لشعوب المنطقة .

٦- تؤكد الأحداث الجارية أهمية نضالنا . حيث تشهد الأرجنتين أزمة مالية بسبب فشل برنامج الإصلاح الهيكلى المفروض عليها من جانب صندوق النقد الدولى، ومشكلات الديون الذى أدت إلى احتياجات عفوية من جانب الطبقات الوسطى والعاملة ، وإلى القمع الذى أسفر عن موت الكثيرين ، كما أدت أيضا إلى سقوط حكومات ، وقيام تحالفات جديدة بين الحركات الاجتماعية المختلفة. وطالبت الحشود الشعبية وقوات «كاسيرولاجوس» «وبيكوتس» بحقوقها الأساسية فى الغذاء ، والعمل ، والمسكن . نحن نرفض تجريم الحركات الاجتماعية فى الأرجنتين ، كما نرفض انتهاك الحقوق الديمقراطية والحريات.

٧- يمثل انهيار شركة «أنرون» المتعددة الجنسيات نموذجا لعجز إقتصاد الكازينو ، وفساد رجال الأعمال والسياسيين ، وترك العاملين بلا وظائف أو معاش . تقوم هذه الشركات متعددة الجنسيات نموذجا لعجز اقتصاد الكازينو ، وفساد رجال الأعمال والسياسيين ، وترك العاملين بلا وظائف أو معاش . تقوم هذه الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة مخادعه فى البلدان النامية ، وتطرد الناس من أراضيهم

من أجل إقامة مشروعاتها ، وتفاقم من ارتفاع أسعار المياه والكهرباء بشكل حاد.

٨- حرصا من الحكومة الأمريكية على حماية مصالح الشركات الكبرى ، إنسحبت الولايات المتحدة بصلف وغطرسة من المفاوضات الخاصة بارتفاع درجة حرارة الكوكب ، ومن معاهدة الصواريخ البلاستيكية ، ومن اتفاقية التنوع البيولوجي، ومؤتمر الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية والتعصب ، ومن محادثات الحد من الأسلحة الخفيفة ، وهو ما يؤكد مجدداً أن الولايات المتحدة تسعى منفردة لتقويض أية جهود للتوصل إلى حلول جماعية للمشكلات العالمية .

٩- فشلت قمة الثمانية التى عقدت فى «جنوه» فشلاً ذريعاً فى تنصيب نفسها حكومة عالمية . وواجهوا الحشود الضخمة المعارضة بالعنف والقمع ، وأدانوا أولئك الذين جرءوا على المعارضة ، لكنهم عجزوا عن إرهاب حركتنا وترويعها.

١٠- يحدث كل ذلك فى مناخ من القمع العالمى ، حيث يدمر النموذج الإقتصادى لليبرالية الجديدة حقوق الشعوب وشروط حياتهم وسبل عيشهم . ويستخدمون فى ذلك كل الوسائل من أجل حماية مصالحهم المشتركة ، فالشركات متعددة الجنسيات تطرد العمال ، وتخفض الأجور ، وتغلق المصانع ، وتبتز الدولار الأخير من جيوب العمال . ولا تواجه الحكومات هذه الأزمة الإقتصادية سوى بالخصخصة ، وخفض الإنفاق الإجتماعى ، والتقليص المستمر لحقوق العمال . ويكشف هذا الركود حقيقة أن وعود الليبرالية الجديدة بالنمو والإزدهار مجرد أكاذيب .

١١- تواجه الحركة العالمية من أجل العدالة والتضامن الإجتماعى تحديات ضخمة : فنضالها من أجل السلام والأمن الجماعى يقتضى مواجهة الفقر ، والتمييز بكافة أشكاله ، والهيمنة ، كما يستلزم ضرورة إقامة مجتمع بديل قادر على البقاء والاستمرار .

تدين الحركات الاجتماعية بقوة استخدام العنف والوسائل العسكرية كسبل لحل النزاعات ، وتعمل بنشاط على تشجيع تهدئة النزاعات والعمليات العسكرية، على نحو ما هو وارد فى المشروع الكولومبى ، كجزء من المبادرة الإقليمية للإنديز ، وفى مشروع الهنود الحمر فى بنما ، والعمل على الحد من تجارة الأسلحة وتخفيض الميزانيات العسكرية الضخمة . كما تدين الحركات الاجتماعية الحصار الإقتصادى المفروض على الدول والشعوب ، وخاصة الحصار الاقتصادى المفروض على كوبا والعراق ، وتقف ضد القمع المتنامى للنقابات العمالية والحركات الإجتماعية ونشطاءها .

نحن نؤيد نضال النقابات العمالية والعاملين فى القطاع غير الرسمى من أجل الحفاظ على حقوق العمل والحياة ، وفى مقدمتها الحق الأصيل فى التنظيم ، والإضراب ، والتفاوض الجماعى ، وتحقيق المساواة فى الأجور ، وفى شروط العمل ، فيما بين النساء والرجال .

ونرفض استبعاد الأطفال واستغلالهم ، وندعم النضالات العمالية وكفاح النقابات ضد تشغيل العمال بشكل مؤقت ، أو تشغيلهم بعقود عمل من الباطن ، أو طردهم من أعمالهم . كما نؤيد مطالبهم بحماية جديدة للحقوق الدولية للعاملين فى الشركات متعددة الجنسيات ، وتوابعها ، خاصة الحق فى تشكيل نقابات وفى المساومة الجماعية . كما نؤيد نضالات الفلاحين والمنظمات الشعبية من أجل حقوقهم فى سبل العيش ، والحصول على الأرض والغابات والمياه .

١٣- تعيد بلدان الجنوب رد ديونها الخارجية أضعافا مضاعفة ، وتلعب الديون دوراً غير مشروع وغير عادل كأداة من أدوات الهيمنة ، وتحرم الشعوب من حقوقها الإنسانية الأساسية مراعاة لمصالح المؤسسات الدولية وحدها . نحن نطالب بالإلغاء غير المشروط للديون ، وتعويض بلدان الجنوب عن خسائر النهب التاريخى ، وعن الخسائر الإجتماعية والبيئية . ونطالب البلدان المعنية بتعويض بلدان الجنوب عن استغلال الثروات الطبيعية والمعارف التقليدية .

١٤- إن المياه ، والأرض ، والغذاء ، والغابات ، والبذور ، وهويات الشعوب وثقافتها ، أصول ومصادر القوة البشرية ، يجب الحفاظ عليها من أجل الأجيال الحاضرة والقادمة . لابد من حماية التنوع البيولوجى . كما يجب حماية حق الشعوب فى غذائها وتحريره بشكل دائم من أنظمة التعديل الجينى . إن السيادة على الغذاء على المستويات المحلية ، والوطنية ، والإقليمية ، حق أساسى من حقوق الإنسان ، ولذلك ، فإن الإصلاح الزراعى الديمقراطى ، وتمكين الفلاحين من الأراضى بمثابة مطالب أساسية .

١٥- أكد اجتماع «الدوحة» عدم مشروعية منظمة التجارة العالمية . بإقراره «أجندة للتنمية» لا تدافع سوى عن مصالح الشركات الكبرى .

أن منظمة التجارة العالمية تستهدف تحويل كل شيء إلى سلعة من خلال بدء جولة من المفاوضات . ونحن نرى أن الغذاء ، والخدمات العامة ، والزراعة ، والصحة ، والتعليم ، ليست للبيع .

ويجب عدم استخدام براءات الإختراع كسلاح ضد البلدان والشعوب الفقيرة .

نحن نرفض براءات الإختراع والتجارة فى أساليب الحياة . كما تفرض أجندة منظمة التجارة العالمية على القارة الأمريكية برمتها من خلال إتفاقيات التحرير الإقليمية للتجارة والإستثمار ، بينما ترفض الشعوب هذه الإتفاقيات التى تمثل عودة للإستعمار ، وإنتهاك للحقوق والقيم الأساسية ، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية . ويتجسد هذا الرفض فى تنظيم الإحتياجات والتظاهرات الضخمة والاستفتاءات العامة ضد الإتفاقيات الأمريكية لتحرير التجارة .

١٦- نحن نعزز حركتنا من خلال الأنشطة والتعبئة العامة من أجل العدل الاجتماعى ، وإحترام الحقوق والحريات ، وتحسين ظروف الحياة ، والمساواة ، وإحترام الكرامة ، والسلام ، نحن نكافح من أجل :

الديمقراطية : حق الشعوب فى معرفة قرارات حكومتها ، وحقها فى إنتقادها ، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع المؤسسات الدولية ، فالحكومات فى النهاية هى المسئولة عن شعوبها . ولما كنا ندعم المؤسسات المنتخبة ، والمشاركة الديمقراطية على النطاق الدولى ، فأننا نوكد الحاجة لمفرضة الدول والمجتمعات ، وعلى ضرورة النضال ضد الديكتاتورية .

- إلغاء الديون الخارجية ، وتعويض بلدان الجنوب عن استغلال ثرواتها الطبيعية ومعارفها .
- حرية الحصول على المعلومات .
- حقوق النساء ، والتحرر من العنف ، والفقر ، والاستغلال .
- النضال ضد الحرب والعسكرة ، وضد القواعد العسكرية والتدخلات الخارجية ، وضد تزايد العنف بشكل منتظم . نحن ننحاز لحل النزعات بدون عنف ومن خلال التفاوض . ونؤكد على حق كل الشعوب فى طلب الوساطة الدولية . وبمشاركة ممثلين مستقلين من المجتمع المدنى .
- حقوق الشباب ، فى التعليم العام المجانى ، والاستقلال الاجتماعى ، وإلغاء الخدمة العسكرية الإجبارية .
- حق كل الشعوب فى تقرير المصير ، خاصة السكان الأصليين .

سوف ننظم فى العالم الحالى والقادم الحشود .

الجماعية فى المناسبات التالية :

- اليوم العالمى للنساء . ٨ مارس .
- اليوم العالمى لنضال الفلاحين . ١٧ إبريل .
- عيد العمال . أول مايو .

- اليوم العالمى لمن لا مأوى لهم . ٧ أكتوبر .
- صرخة المبعدون . ١٢ أكتوبر .
- اليوم العالمى للغذاء . ١٦ أكتوبر .

الحشود العالمية الأخرى :

- قمة الاتحاد الأوربى . برشلونة . أسبانيا . ١٦/١٥ مارس .
- مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية . مونترى . المكسيك . ٢٢/١٨ مارس .
- قيمة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى وأوربا . مدريد . أسبانيا . ١٧ / ١٨ مايو.
- الاجتماع السنوى للبنك الأسيوى للتنمية . شنغهاى . الصين . مايو .
- اليوم العالمى للنضال ضد العسكرة والعمال من أجل السلام . أول مايو .
- الاجتماع التحضيرى الرابع للقمة العالمية للتنمية المستدامة . أندونيسيا . أواخر مايو .
- القيمة العالمية للغذاء . روما . إيطاليا . يونيو .
- القيمة الأوروبية . سيفيلا ٢٢ / ٢٣ يونيو .
- قمة الثمانية . تورنتو وكالجارى . كندا . يوليو .
- الحملة الأمريكية ضد الكوكاكولا . ٢٢ يوليو .
- ريو + ١٠ . جوهانسبرج . جنوب أفريقيا . سبتمبر .
- الاجتماعى الأسيوى . الأوروبى . كوبنهاجن . سبتمبر .
- المنتدى الاجتماعى للقارة الأمريكية . كيوتو . الأكوادور . أكتوبر .
- الاجتماع الثانى ضد الأتفاقية الأمريكية لتحرير التجارة كوبا . نوفمبر .
- قمة الإتحاد الأوروبى . كوبنهاجن . الدنمارك . ديسمبر .

فى عام ٢٠٠٣

- قمة بلدان الأتفاقية الأمريكية لتحرير التجارة . بيونسيس أيريس . الأرجنتين . إبريل .
- قمة الإتحاد الأوروبى . ثيزالونيكى . يونيو .
- قمة الثمانية . فرنسا . يونيو.
- أية إجتماعات تعقدها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى . أينما كانت ، وفى أى وقت ، سنكون موجودين ، وسنحتشد ضدها .

obeikandl.com

النص الأصلى للتقرير على موقع المنتدى الاجتماعى العالمى

www. worldsocialforum. org

obeikandl.com

ضريبة انتقال الأموال عبر الحدود وتمويل التنمية

تقرير مقدم للحلقة الدراسية التي نظمتها منظمة أتاك، الفرنسية في المنتدي الإجتماعي العالمي الثاني الذي عقد في بورتو اليجري (١)

برونو جيتين . اتاك . فرنسا

عقدت هذه الحلقة الدراسية على مدى ثلاثة أنصاف من الأيام فى الفترة من ١ إلى ٣ فبراير ٢٠٠٢ ، وكانت فرصة لإعلام جماهير أمريكا اللاتينية بالوضع الراهن للجدل الدائر فى أوروبا وأمريكا الشمالية حول ضريبة نقل الأموال عبر البلاد المعروفة باسم «ضريبة توبين» . كما سمحت الحلقة الدراسية للأوربيين والأمريكين الشماليين بفهم أعمق لمشكلات الأمريكيين اللاتنيين وانشغالاتهم كمقدمة للتحرك نحو مشروع مشترك .

تم تكريس نصف اليوم الأول لدراسة القواعد الأساسية لضريبة نقل الأموال والتطورات التى جرت فى السنوات الأخيرة لتكييف الهدف الأساسى الذى حدده «جيمس توبين» مع الأوضاع المالية المعولمة الراهنة . بدءا من الدراسة التمهيدية لمارك ويسبروت من مركز البحوث الإقتصادية والسياسية فى الولايات امتحدة الأمريكية، أحد المراكز الأمريكية فى منظمة «أتاك» وتركز النقاش على النقاط التالية:

١ – الحاجة لتصور نسبة ضريبية متغيرة يتم تحديدها على ضوء مستوى كثافة وشدة المضاربات المالية . على سبيل المثال ، يمكن لمجموعة دول (البرازيل والارجنتين والأورجواى والبراجواى) أن يشكلا منطقة نقدية إقليمية ، على شاكلة النظام النقدى الأوربى السابق ، ولكن يجب أن يكون قادرا على حماية نفسه من المضاربات المالية بفضل فرض ضريبة متغيرة . ولما كانت أسعار التبادل للنقود فى البلدان الأربعة تتغير بشكل يومى فى مواجهة الوحدات النقدية الأساسية (الدولار ، واليورو ، والين) فى أسواق التبادل الأربعة فى أسواق النقد ، على مدى الأشهر الثلاثة الأخيرة مثلا ، من أجل تحديد النسبة المرجعية . شريطة آلا تتجاوز معدلات التبادل اليومى لكل وحدة نقدية نسبة (+ أو –) ٥٪ من هذه النسبة المرجعية . (أو ١٠٪ أو أكثر) حينذاك يمكن لدولة أن تفرض ضريبة منخفضة . أما إذا تجاوز معدل التبادل النقدى فى إحدى العملات النقدية النسبية المرجعية المقرر (+ أو – ٥٪) حينذاك يستطيع هذا البلد فرض نسبة ضريبية يمنع بها التعاملات النقدية ويعيد من خلالها معدل التبادل النقدى إلى إطار النسب المسموحة . هذا الهدف (الذى قام بصياغته الإقتصادى الألمانى «بى . بى . سيان» يمكن أن تنفذه أى مجموعة من البلدان فى أى مكان فى

العالم تقرر فيما بينهما فرض ضريبة على التعاملات النقدية لحماية عملائها من المضاربات المالية على العملة ، مثل الاتحاد الأوروبى أو البلدان الأسيوية .

٢- هذا الإقتراح سوف يسمح بتقادى الأزمة المالية التى تعانى منها الارچنتين . تلك الأزمة الناجمة عن عوامل بنيوية كثيرة ، مثل تحرير التجارة ، وفتح الأسواق للمستثمرين الأجانب ، والخصخصة ، وسياسيات التكيف الهيكلى المفروضة بواسطة اتفاقيات مشتركة بين صندوق النقد الدولى والحكومات المحلية. علاوة على ذلك ، من بين أسباب الأزمة هناك أيضا وضعية «البيزو» الأرچنتنى بالنسبة للدولار الأمريكى منذ عام ١٩٩١ ، الذى وضع الأنشطة الإقتصادية للارچنتين فى موقف حرج وأدى إلى الأزمة الراهنة . لو أن هناك منطقة عملة تحمى من المضاربات من خلال ضريبة على التعاملات النقدية بنسب متغيرة لكان يمكن تجنب الكارثة التى أدى إليها التعامل الخاطئ بالدولار. حيث يمكن متابعة معدلات تبادل البيزو الناجمة عن تقلبات فى أسعار الدولار والين واليورو فى المدى المتوسط ، بينما تقل التقلبات فى المدى القصير .

كان الحوار فرصة لمناقشة هذه المقترحات لكن الكثير من الارچنتنيين الحاضرين كانوا متشككين ، فبالنسبة لهم كانت ضريبة نقل الأموال عبر الحدود قد جاءت متأخرة .

فقد حدثت الكارثة الاقتصادية والاجتماعية بالفعل ، وتدعو الأوضاع الحرجة الراهنة للبحث عن مقترحات للخروج من الأزمة .

يشير ذلك إلى أول الصعوبات التى تواجه المقترحات الدولية عموماً . حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية متباينة ومعدلات التطور نتكون مختلفة ومع ذلك سيكون الأمر تراچيديا حينما تعمل أى دولة على الإمساك بدوائرها المالية القومية وتستعيد سيطرتها النقدية . حينذاك يمكن أن تثبت الضريبة على نقل الأموال عبر الحدود أنها أداه حاسمة فى هذا الشأن .

خصصت الجلسة الثانية من الحلقة الدراسية لبحث إمكانيات التحقق السياسى لضريبة نقل الأموال بواسطة مجموعة من البلدان المبادرة .

ما هى المؤسسات التى ستقوم بجمع الضريبة وتعيد توزيع دخولها ؟ وقدم كل من «ستيف تايبت» (بريطانيا) وهيكى ماكى (فنلندا) آرائهما فى هذا الشأن .

قدم «ستيف تايبت» الأهداف والمبادىء التى يجب تحديدها من جانب المؤسسة الدولية المسئولة عن إدارة الضريبة على حركة الأموال عبر الحدود . هذه الطريقة

تسمح بتقرير ما إذا كانت إحدى المؤسسات الدولية القائمة يمكن أن تختار للقيام بمسئولية إدارة ضريبة التعاملات المالية . بقدر ما تكون الأهداف محددة ، بقدر ما تكون المؤسسة قادرة على جمع الضريبة على المستوى القومى ، وتمركزها على المستوى الدولى وإعادة توريعها فى إطار معاهدة دولية تمكن من تعزيز القواعد والمبادىء الخاصة بالضريبة وأن تستطيع تسوية الخلافات بشأنها . تشكل الشفافية ، والديمقراطية والقدرة على المحاسبة القواعد الاسترشادية الثلاثة الكبرى لكيفية عمل هذه المؤسسة من أجل ضمان أن العوائد لن تستغل لأغراض أخرى . وتخلص دراسة «ستيف تيبت» المقدمة من جماعة «الحرب ضد الفقر» البريطانية ، إلى أنه وفقا لهذه الأسس والقواعد لا توجد مؤسسة من المؤسسات المالية الدولية القائمة تتوفر فيها هذه المعايير . ولذلك ، فمن الضرورى إيجاد مؤسسة جديدة يجب أن تكون مشكلة من ثلاثة هيئات مجلس ، مشكل من ممثلى الدول ، مسئول عن تحديد التعليمات الرئيسية المتعلقة بجمع الضريبة والبرامج القومية والدولية التى ستمول من حصيلة الضريبة . الهيئة الثانية ، تشكل من خبراء مختارين ، يكونوا مسئولين عن تطبيق هذه التوجيهات الأساسية فى مشروعات مدروسة مقدمة من المنظمات غير الحكومية ، والنقابات العمالية ، والمجتمعات المحلية ، والدول ، والمؤسسات الدولية ، المستفيدة من عائد الضريبة . أما الهيئة الثالثة فيجب أن تكون مسئولة عن تدقيق وفحص الحسابات الرسمية لضمان إمكانية المحاسبة من جانب الدول والرأى العام . هذا ، فضلا عن أن هذه المؤسسة يجب أن تكون مرتبطة بالأمم المتحدة ، وإن كانت لا يجب أن تكون خاضعة لها .

جاء «هيكى ماكى» بمشروع قانون كامل ، يمكن للإتحاد الأوروبى أو لأى مجموعة أخرى من البلاد ترغب فى تطبيق الضريبة على نقل الأموال عبر الحدود أن تقره ، على أساس إقليمى فى البداية ، ثم على أساس دولى يتسع بشكل متزايد . من ناحية أخرى ، تحتفظ البلدان التى تجمع الضريبة بجزء من عائداتها ، بما فى ذلك البلدان الغنية . وتذهب حوالى ٨٠٪ من العوائد للبلدان النامية . تشكل المؤسسة المسئولة عن إدارة الضريبة مجلساً من ممثلى الدول على غرار المجلس الأوروبى، بالإضافة إلى مجلس نواب ديمقراطى على غرار البرلمان الأوروبى ، وإن كان يتمتع بسلطات أكبر . فى الواقع ، يجب أن ينشء المجلس ميزانية للمؤسسة على أساس العائد من الضريبة والأهداف التى ستوجه هذه العوائد المالية للإنفاق عليها، ويتولى المجلس التشريعى الديمقراطى مناقشة الميزانية والتصويت عليها . يجب أن تشكل هذه الهيئة التشريعية من ممثلين برلمانيين ، ومن منظمات غير حكومية ونقابات عمالية. ويقترح «هيكى بات ماكى» أن تكون حقوق التصويت فى كلا الهيئتين متناسبة مع حجم البلد . فبلد كبير مثل البرازيل يجب أن يكون له ثلاثة

أصوات ، وبلد متوسط مثل الأرجنتين يكون له صوتين ، والباراجواى صوتا واحداً . ويجب أن توافق كل البلدان على هذه المؤسسة ، سواء كانت بلدان ديمقراطية أو غير ديمقراطية . ويجب على أية قاعدة متبعة أن تضمن لبلدان الجنوب أغلبية مطلقة. بقدر ما يكون ممثلو المجتمع المدنى معنيين وذوى شأن ، بقدر ما يكون من المناسب اختبارهم وفقا للمعايير المطلوبة فى هذه المؤسسة بحيث تستبعد المنظمات المالية وما على شاكلتها من المنظمات ، ويبقى بعد ذلك أن يكون الإختيار بواسطة القرعة بإعتبارها أقل الطرق إستبدادية . يجب إقامة علاقات مع الأمم المتحدة ، شريطة أن لا تكون هذه الهيئة خاضعة لنفوذ القوى الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة التى ترفض تطبيق الضريبة .

تطرح هذه المقترحات العديد من الإشكاليات المتعلقة بالقواعد الديمقراطية ، وتمثيل البلدان النامية ، وإختيار المنظمات غير الحكومية ، وإمكانيات البلدان الفنية فى الحفاظ على جزء من العوائد وتحديد البرامج التى يجب تحويلها . وحيث أنه لم يحدث اتفاق على أى من هذه الموضوعات فإن المناقشات سوف تستمر دونما الوصول إلى إجماع أكيد بشأنها . لكن الأمر الهام فى الحقيقة هو بدء التفكير الجماعى حول نموذج المؤسسة التى يمكن أن تضمن توزيع العوائد بشكل ديمقراطى .

خصصت الجلسة الثالثة لقضية إستخدام العوائد ، التى تناولت بالضرورة بعض النقاط التى نوقشت فى اليوم السابق . قد «برونو جيتينن» عضو المجلس العلمى لمنظمة «أتاك» الفرنسية دراسة للمناقشة . إستهدفت توضيح كيفية مساهمة الضريبة فى تمويل التنمية .

فى البداية ، يجب تأكيد عدد من القواعد اللازمة :

١ – أن ضريبة توبين والضرائب العالمية الأخرى مثل الضريبة على ثانى أكسيد الكربون وغيرها من الضرائب البيئية العالمية لا تعفى البلدان المقتدمة من واجبها فى تخصيص نسبة ٠,٧ ٪ إجمالى ناتجها القومى من أجل مساعدات التنمية العامة . حيث يجب أن تكون مساعدات التنمية العامة المصدر الرئيسى لتمويل التنمية لأنها السبيل الوحيد لضمان تمويل التنمية التى لا تعتمد على التقلبات فى حجم التعاملات النقدية الدولية عبر الحدود ، وذلك فى حالة فرض ضريبة على انتقال النقود عبر الحدود .

٢ – أن ضريبة انتقال الأموال عبر الحدود وغيرها من الضرائب العالمية لا يجب أن تسمح للمتعصبين من دعاة الليبرالية الجديدة بإرضاء رغباتهم الاستحواذية بتخفيض الضريبة المفروضة على المستوى الوطنى على الأرباح وعلى العوائد

المالية والدخل العائلى. فليس المستهدف تخفيض الضرائب على المستوى القومى من خلال فرض ضريبة عالمية . تمثل العوائد المالية القومية الآن ٢٦ ٪ فقط من إجمالى الناتج القومى الإجمالى للبلدان الغنية ، و ١٩ ٪ من إجمالى الناتج القومى للبلدان المتوسطة ، و ٩ ٪ من إجمالى الناتج القومى للبلدان الأكثر فقراً. فى هذا الإطار ، يشكل العجز وافتقار الحكومات الارجنتينية للإدارة السياسية اللازمة لفرض ضريبة على الشركات القومية الكبرى وعلى الشركات العابرة للقوميات أو على الطبقات المتوسطة التى تستثمر ثرواتها فى ميامى ، يشكل هذا العجز سببا أساسيا للإفلاس المالى للدولة الارجنتينية .

٣ – يجب إلغاء ديون البلدان النامية كلية وعلى الفور ، وهو ما سيجنبها دفع ٣٠٠ بليون دولار كل علم ، يبعثون بها إلى البلدان المتقدمة .

٤ – يجب أن يستفيد الفقراء من النفقات الاجتماعية من أجل التقليل من عدم المساواة فى الدخل وفيما بين الجنسين . وعلى سبيل المثال ، يتبدى عدم المساواة فى نيبال فى أن ٤١ ٪ من الرجال يعرفون القراءة والكتابة ، بينما النسبة فى النساء لا تتعدى ١٤ ٪ علاوة على ذلك ، فإن نسبة الفتيات والنساء اللاتى لم يذهب للمدرسة تبلغ حوالى ٨٥ ٪ فيما بين ٢٠ ٪ من الأقل فقراً منهم ، فى مقابل ٥٤ ٪ فيما بين ٢٠ ٪ الأكثر ثراءاً من الفتيات والنساء .

الخلاصة :

إذا كانت هذه الظروف لا تتم مواجهتها ، فإن الدخل الناجم عن فرض ضريبة على انتقال الأموال عبر الدول وغيرها من الضرائب العالمية لن يزيد مصادر تمويل التنمية ولن يقلل الظلم الاجتماعى وعدم المساواة بين الجنسين .

على هذا الأساس ، يمكن حساب العائد المحتمل من تمويل التنمية ، وتكاليف التنمية ، وتحديد مساهمة الضريبة على انتقال الأموال عبر الدول .

١ - المصادر المحتملة لتمويل التنمية:

إذا خصصت ٢٢ دولة من البلدان الغنية ٠,٧ ٪ من إجمال ناتجها القومى لمساعدات التنمية العامة ، فإن مساعدات التنمية سوف يرتفع مستواها الحالى من ٥٤ بليون دولار إلى ١٥٦ بليون دولار . وبذلك ستنتج زيادة قدرها حولاى ١٠٠ بليون دولار .

وطبقا لحسابات «برونو جيتين» ، فإن فرض ضريبة انتقال الأموال عبر الدول نسبتها ٠,١ ٪ على أموال قدرها ١٢٠٠ بليون دولار. إذا ماكانت الضريبة قد نفذت عام ٢٠٠١ لبلغ عائدها ١٦٦ بليون دولار ، على أساس أن قيمة الضريبة على انتقال الأموال عبر الدول فى البداية لن تزيد على ٠,١ ٪ ومع مرونة قيمة الضريبة التى ترتفع إلى ٠,٥ ٪ (تعنى أن نسبة ٠,١ ٪ تضاعف نفقات نقل الأموال وتؤدى

إلى تقليص حجم الأموال المتنقلة بنسبة ٥٠٪) ، مع الأخذ فى الاعتبار إعفاء الأموال الرسمية المنقولة بين الدول من الضريبة ومع افتراض عدم صحة نسبة الـ ٥٠٪ هذه الفرضية المتشائمة ، لذلك فنحن يمكن أن نعمل على أساس عائد يبلغ ١٠٠ بليون دولار .

على ضوء الملاحظة الفنية الصادرة عن الأمم المتحدة فى إطار المفاوضات الرسمية حول تمويل التنمية (فى قمة مونترى) ، فإن ضريبة ثانى أكسيد الكربون ستولد ١٢٠ مليون دعنا نقدر أنها لن تتجاوز ١٠٠ بليون دولار .

إجمالا ، ذلك يعنى أن حوالى ٣٠٠ بليون دولار يمكن أن تكون متاحة لتمويل التنمية . دعنا نقارن ذلك بنفقات أهداف التنمية ، التى اختارها رؤساء الدول والحكومات فى سبتمبر ٢٠٠٠ فى احتفالات الأمم المتحدة بالألفية الجديدة .

٢ - نفقات تمويل التنمية : الثروات المتاحة للاستخدام فى تمويل برامج دولية للمنافع العامة وبرامج التنمية القومية .

البرامج الدولية : تهتم هذه البرامج بالسلع الإنسانية الأساسية التى تفضل الأمم المتحدة تسميتها منذ عام ١٩٩٩ «بالسلع العامة على المستوى العالمى» ، باعتبار أن هذا التعريف الجديد يتماشى مع الاتفاقية العامة لمنظمة التجارة العالمية حول تجارة الخدمات «الجات» ، المؤيدة من جانب البنك الدولى الذى أكد أن «السلع العامة على المستوى العالمى» يجب أن توفرها الشركات عابرة القوميات ، بالطبع لا توفرها لمن هم أكثر فقراً فى العالم ، ولكن لأولئك القادرين على دفع ثمنها . تهتم هذه السلع بالحفاظ على البيئة، والثروات الطبيعية ، ونقاء الهواء ونظافة المياه ، والإرث العالمى ، والحصانة ضد الأوبئة والقضاء عليها ، وحماية السلام العالمى ، والتضامن الدولى فى الأزمات الإنسانية ، وبشكل عام ، كل الظواهر التى تتجاوز الحدود القومية ولها تأثيرات إيجابية أو سلبية على سكان العالم ، لذلك يمكن للمرء أن يدعى أن الهيمنة الرأسمالية جزء من هذه السلع الأساسية ، بقدر ما تمنع الأزمات المالية ومضاعفاتها الدولية . طبقا لإحصاءات الأمم المتحدة ، هناك حوالى ١٥٪ من مساعدات التنمية العامة مخصصة فى الوقت الراهن من أجل «السلع العامة العالمية» وهو ما يعادل ٥ بليون دولار . بينما يجب إنفاق ٢٠ بليون دولار على الأقل على الصحة والبيئة ، والتى لا تمولها وكالة التنمية البشرية PDA ، كما تتطلب المساعدات الإنسانية العاجلة ١٠ بليون دولار سنويا وليس مجرد ٥ بليون درلار التى يتم إنفاقها حاليا .

وعلى ذلك ، فإن تكلفة تمويل هذه البرامج الدولية تبلغ ٣٠ بليون دولار .

البرامج القومية :

لإيجاد تصور لنفقات تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية ، يمكن الإشارة إلى الدراسات التى قامت بها UNDP وكالة الأمم المتحدة للتنمية البشرية واليونيسيف المتعلقة بالقدرات العالمية للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والمتعلقة أيضاً بخفض أعداد الواقعين تحت خط الفقر إلى النصف (هناك بليون إنسان دخل الواحد منهم يوميا أقل من دولار) . هذان الموضوعان يشكلان أهداف التنمية فى الألفية الجديدة التى يتم إنجازها بحلول عام ٢٠١٥ ، والتى تستلزم ٨٠ بليون دولار إضافية سنويا . طبقاً لدراسة حديثة للبنك الدولى ، فإن خفض الواقعين تحت خط الفقر إلى النصف سوف يتكلف ٣٥ بليون دولار سنويا ، ومن المفترض أن تخفيض حدة الفقر سوف يزيد من القدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية ، وعلى هذا ، فإن البنك الدولى يقدر أن قيمة التكلفة ٥٤ بليون دولاراً إضافية ، لتحقيق هذه الأهداف التنموية بحلول عام ٢٠١٥ . ومع إغفال هذه الفرصة ، يقدر البنك الدولى أيضاً النفقات اللازمة لتحقيق القدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية على المستوى العالمى تبلغ ٨٠ بليون دولار . دعونا نستخدم هذا الرقم من حساب النفقات اللازمة لتمويل البرامج القومية .

وعلى ذلك ، ستكون النفقات الإجمالية لتمويل برامج التنمية القومية والدولية:

٢٠ + ١٠ + ٨٠ = ١١٠ بليون دولار ، مقابل عوائد محتملة قدرها ٣٠٠ بليون دولار .

كم نستطيع أن نجمع من هذه الأموال المطلوبة ؟

إن رفع مساعدات التنمية العامة إلى ٠,٧٪ من الدخل القومى الإجمالى للبلدان الغنية سوف يفى فى حد ذاته بتمويل «أهداف التنمية للألفية الجديدة» . بينما تعجز الضريبة على انتقال الأموال عبر الحدود ، أو الضريبة على ثانى أكسيد الكربون عن الإيفاء بالغرض . ولذلك ، يجب أن ندعو ونؤكد أننا نتحدث عن تخفيض أعداد الواقعين تحت خط الفقر إلى النصف وعن القدرة العالمية على الحصول على الخدمات العالمية الأساسية .

ذلك يعنى أن إذا كان اثنين من الثلاثة مصادر الخاصة بالتمويل قد تحققت ، فمن الممكن بالفعل تجاوز «الأهداف التنموية للألفية الجديدة» ، والقضاء تماماً على الفقر والواقعين تحت خط الفقر .

(فلن يكون هناك فقيراً واحداً إذا ما كان دخل الفرد ٥ دولارات يومياً) ، وتمويل الخدمات الاجتماعية تماماً وبشكل شامل وليس مجرد تمويل الخدمات الاجتماعية فى حدودها الدنيا (مثل تمويل التعليم الحقيقى وليس مجرد محو أمية البالغين على نحو ما تسعى «أهداف التنمية فى الألفية الجديدة») .

بوضوح ، ليست التنمية مجرد قضية التمويل فقط ، إنها فوق كل ذلك قضية تتعلق بحقوق الإنسان وبالحقوق الاجتماعية ، التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التعبئة والحركة المحلية . علاوة علي ذلك ، فإن المال ذو شأن هام في التنمية، فإذا ما أراء المرء القضاء علي عمل الأطفال ، فلابد من أن يؤمن حدوداً دنيا لمستوى دخل الأسر التي تعتمد على عمل أطفالها ، إن كان الأمر كذلك ، فمن الأولى أن يؤمن حدوداً دنيا من الدخل للآباء والأمهات الذين تتدهور صحتهم أو قدرتهم على العمل . وحينذاك يتم بناء مدارس أو تطوير الموجود منها . ودفع رواتب المدرسين .

على ذلك ، فى أى شيء يجب أن تستخدم عوائد الضريبة على انتقال النقود عبر البلاد ؟

١ – طالما أن مساعدات التنمية العامة لم تصل إلى ٠,٧ ٪ ، فإن عوائد الضريبة على انتقال الأموال عبر الحدود يمكن أن تستخدم فى تمويل أهداف التنمية الألفية الجديدة ، ومادامو يهتمون بتحسين الأوضاع فى أدنى حدودها ، فإنها تفرض ضرورة أن يقول الناس كلمتهم فى تحديد الأهداف وفى تنفيها .

٢ – إذا ما زادت مساعدات تنمية الخدمات العاملي إلي ٠,٧ ٪ ، فإن عوائد ضريبة توبين آنذاك سوف تكون مصدراً إضافياً تمول المزيد من الإنفاق الاجتماعي والبيئي . كيف سيتم توزيع حصص هذه العوائد ؟ إن مسئولية جمع الضريبة على انتقال الأموال عبر الحدود وإعادة توزيع عوائدها لا تتولاها سوى مؤسسة دولية جديدة . نحن نعتقد أن هذه المؤسسة لا يجب أن تلبى المعايير المحددة من جانب «ستيف ثايبت» فحسب ، ولكن أيضاً يجب عليها أن تولى أهمية حاسمة للديمقراطية ، ليس فقط في طرق عملها ولكن أيضاً كمعيار فى توزيع الثروات . فتحصل كل دولة على نصيب من العوائد ، يتناسب مع عدد سكانها ، وطبقاً لمعيار مثل «مؤشر التنمية البشرية» لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، اعتماداً على تعديل . هذا المؤشر بحيث يستخدم بشكل أفضل في حساب عدم المساواة بين الجنسين . الفكرة هى أن أقل البلدان فى مؤشر التنمية الإقتصادية، لابد أن تكون أكثر البلدان حظاً من مصادر الثروة التي سوف يتم توزيعها . كذلك ، لابد من أن تكون هناك صغية يتفق عليها بأن يؤخذ في الحسبان التقدم البيئي والاجتماعى للدول . وبقدر ما تستطيع بلد ما تحقيق تقدم فى التقليل من عدم المساواة ، بقدر ما تحصل على نصيب من العائد . أما هذه البلدان التي لا تحقق أي تقدم فسوف تتناقص حصتها من العائد . علاوة على ذلك ، بينما هناك اتفاق عام مع مقترح «هيكي بات . ماكي» بشأن مجلس تنفيذي و «جمعية تشريعية ديمقراطية تكون فيها الأغلبية التصويتية لممثلي دول

الجنوب ، ويمكن القول أن هذا الأمر لن يكون موضع ترحيب كل الدول ، أيًا كان شكل حكومتها ، لكن الممارسة الديمقراطية هى السبيل الوحيد لضمان استخدام العوائد فى تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية.

لذلك ، فإن السبيل الصحيح لاستخدام الثروات والعوائد في كل بلد يجب أن يتقرر من خلال الرجوع إلى الشعب ، باستخدام نموذج المشاركة فى تقرير الميزانية . فى هذا الإطار ، يجب أن تلعب الأحزاب السياسية والنواب المنتخبون دوراً في تحديد الأولويات . على سبيل المثال ، خلال «المنتدى الاجتماعى العالمي الثاني» تم إجراء تصويت رمزى لإختيار واحد من بين ستة إختيارات ممكنة من أجل توزيع الثروات الناجمة عن حظر التجارة في الأسلحة . نفس الشيء يمكن تطبيقه على عوائد الضريبة الخاصة بإنتقال الأموال عبر البلاد . كما يمكن إختيار صيغة أخرى فى بلدان أخرى على ضوء الأولويات والتقاليد المحلية . يمكن أن تكون العوائد الموزعة علي كل بلد لامركزية بل تكون على المستوى الإقليمي أو على مستوى البلديات على أنه يجب الرجوع إلى الشعب فى نفس هذه المستويات .

فى هذا الإطار يمكن تصور وجود كل التركيبات المتنوعة على مستوى الدولة أو على المستويات المحلية . يجب أن يتم تنظيم الرجوع إلى الشعب بواسطة البلد نفسه أو من خلال وكالة وطنية للمؤسسة الدولية المسئولة عن تجميع عوائد ضريبة توبين وعن إعادة توزيعها . هذا الطراز القائم على المشاركة في تقرير الميزانية تم إختياره في «بورتو اليجيري» ، وف« ولاية «ريوجراند دي سول» ، تضطلع فيه الديمقراطية بدور حاسم . أعتقد أن هذا يقتضي بداهة أن الهيئة الدولية المسئولة عن تحصيل «ضريبة توبين» وإعادة توزيعها ، وهى المؤلفة من ممثلي الحكومات ، أن تحترم العهد الدولي للأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان ، وقواعد العمل الأساسية المحددة من جانب منظمة العمل الدولية . يمكن أن يكون الإحترام الحقيقي لهذه الحقوق وفقاً لتقديرات ورصد تقارير المنظمات المعنية مثل الإتحاد الدولي لحقوق الإنسان ، ومنظمة العفو الدولية ، ومقررين بلاد حدود ، وغيرهم من المنظمات الأخرى ، أو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان . من ناحية أخرى ، يبدو من الصعب رؤية كيف يمكن للديكتاتوريين أن يحترموا المبادئ الديمقراطية ، بإعتبار أن هذا الإحترام هو الأساس في الاستخدام النافع لعوائد ضريبة إنتقال الأموال عبر البلاد . وأخيراً ، يجب أن يقتمد المؤسسة الدولية على رأى ممثلي النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية فى البلدان المعنية ، سواء كانت بلدانهم مشاركة فى المؤسسة الدولية أو غير مشاركة فيها . أما فى حالة العجز عن تقديم الحصة المخصصة من العائد إلى أى بلد لا يحترم الحد الأدنى من الديمقراطية فإن من الواجب فى هذه الحالة لضمان وصول العوائد

للشعب أن إستثمارها فى صندوق إدخار . إلي أن يتيسر الحد الأدنى من احترام الحقوق الديمقراطية .

قد يكون مفهوم ربط إعادة توزيع الثروات بالديمقراطية طريقة للفهم أكثر طوباوية لكن السبيل الوحيد للأخذ فى الحساب المثارة خلال النقاش : الأولويات والمفاهيم المختلفة في الواقع فيما بين الشمال والجنوب ، مثل إحترام البيئة . غالباً ما يتم تحديد مضمون السياسات الاجتماعية الممولة من المؤسسات الدولية دون إستشارة السكان المعنيين وتفرض عليهم هذه السياسة من أعلى . فى هذا الإطار ، شرح أحخد المشاركون من شمال الأرجنتين كيف أن البنك الدولى فرض على الأرجنتين برامج تعليمية مصممة من أجل الناشئين في أفريقيا . وذكرنا أحد المتحدثين البرازيلين بضرورة تدخل الدولة فى السياسات المحلية ، والذي يعني أن التوزيع المناسب وإستخدام الثروات بشكل ملائم سوف يكون مجرد وهم .

فى النهاية ، أكد أحد العاملين فى مشروعات التنمية العامة فى مدينة «بورتو اليجيرى» صعوبة الموافقة على طلبات البنك الدولى التى يفرضها لضمان تقديم قروض . ألا يوجد هنا خطر من أن الثروات الناجمة عن ضريبة توبين يمكن أن تخضع لمعايير بالغة التزمت والصرامة وألا تتلاءم مع الأولويات المحلية ؟

ليست هناك إجابة حاسمة على كل هذه الأسئلة . لا يستطيع المرء أن يتنبأ بحلول لكل المشكلات الممكنة الحدوث ولا للمشكلات التى لم نتصورها بعد . ولكن ألا يكون الأمر كذلك كلما حاول المرء تغيير ما هو قائم ؟

هل يمكن للمرء أن يتوقع للضريبة على انتقال الأموال بين البلاد ، أو أى هدف آخر ، أن تكون مضمونة النجاح ؟ إن خبرة أخطاء الماضى فيما يتعلق بمساعدات التنمية ستكون مفيدة فى معرفة ما لا يجب أن نفعله . علاوة على ذلك، فسوف تكون الضريبة على حركة الأموال عبر الحدود بمثابة ضوء النهار بعد الانتصار السياسى على الليبرالية هذا الانتصار الذى يسمح بديمقراطية أوسع . سوف يكون تحديد الأولويات المحلية ، ومضافة السياسات الخاصة بالبيئة ، والتعليم ، والصحة، وغيرهم ، سوف تكون موضع إعادة تفكير وتقديم حلول جديدة فى ظروف أكثر ملائمة من تلك الظروف التى نشهدها اليوم .

على نحو ما نرى ، فإن الندوة الخاصة بالضريبة على حركة انتقالات الأموال عبر الحدود وتمويل التنمية لم تصل إلى نتائج محددة . ومع ذلك ، فإنها على الأقل، قدمت حصيلة ثرية من المناقشات التى سوف تستمر .

الهوامش :

١ – هذا تقرير شخصى ، لم تكتبه مجموعة بعد مناقشات مسبقة . الآراء الواردة هنا تعبر عن مؤلفها فقط ، ولا تعبر بالضرورة عن منظمة «أتاك» ولا عن الأسماء المذكورة فى التقرير ، والذى يستطيع الإتصال مباشرة بهم . وأنا وحدى المسئول عن أية أخطاء أو إهمال .

٢ – الإختيارات التالية متاحة : القضاء على الجوع ، رعاية ضحايا الحروب ، رعاية مرضى الإيدز بطريقة محترمة ، محو الأمية ، القضاء على عمل الأطفال ، إعادة تحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية . وهناك أيضا خيارات أخرى . لتحديد الأولويات ، تم تحديد درجات لكل قضية ثم التصويت عليها ، وحددت الدرجات وفقا للمعايير التالية :

الإختيار الأول = ٣درجات ، الإختيار الثانى = ٢درجة ، الإختيار الثالث = درجة .

النص الأصلى للمقال بالإنجليزية :

CURRENCY TRANSACTION TAXATUION

AND FINANCING DEVELOPMENT

على موقع WWW.ATTAC.ORG

مارس٢٠٠٢

obeikandl.com

لا للعولمة الإمبريالية والحرب

بيان الوفود الآسيوية المشاركة في المنتدي الاجتماعي العالمي ٢٠٠٢

نحن ممثلو الحركات الاجتماعية الآسيوية ، تروعنا بشدة تطورات الأحدث الجارية منذ الحادى عشر من سبتمبر ، التى جعلت أجزاء كثيرة من آسيا مركزا للحرب (الهزلية) ضد الإرهاب .

إن شن حرب أمريكية ضد أفغانستان ، أفقر بلدان العالم ، تمنح الصهيونة الإسرائيلية المسوغات اللازمة لإطلاق العنان لعهد جديد من الإرهاب ضد الشعب الفلسطينى المحتل .

جاءت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أفغانستان وباكستان ، تتوسع الآن فى جنوب شرق آسيا بالتدخل فى جنوب الفلبين .

ويضيف الانسحاب الأمريكى المنفرد من معاهدة حظر الصواريخ البلاستيكية ، وإصرارها على المضى قدما فى برنامجها للدفاع الصاروخى ، يضيف حقيقية مؤسفة، أن الإمبريالية الأمريكية بدأت تطل بوجهها القبيح ، وتغتنم اليابان الفرصة لتشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية فى إعادة تسليح نفسها ، وتغامر فى المنطقة سعيا لتأكيد هيمنتها الاقتصادية .

هكذا ، تستغل أحداث الحادى عشرة من سبتمبر كسبيل لإعادة الشرعية لاستبداد رأس المال الدولى ، وتدفع الولايات المتحدة وحلفاءها بقواتهم العسكرية بغرض استمرار توسع الاقتصاد الرأسمالى وفرض نموذج الليبرالية الجديدة .

لما كان المركب الصناعى البترو – عسكرى يقود الاقتصاد العالمى عنوة ، فإن الولايات المتحدة تغزو أفغانستان سعيا وراء النفط والغاز فى منطقة قزوين بوسط آسيا . وفى الأثناء تعمل المؤسسات المالية الدولية – الممولة بشكل واسع من الولايات المتحدة – على استمرار عدم المساواة والظلم من خلال برامج التكيف الهيكلى ، والاستراتيجيات الأخرى الجديدة ، المسماة «تخفيض حدة الفقر» .

كما تشارك مؤسسات التمويل الدولية فى جريمة انتشار العسكرة (بما فى ذلك التعصب الدينى) والحرب . فضلا عن مساهمتها فى تنمية التخلف من خلال فرض سياسات تؤدى إلى البطالة ، وارتفاع أسعار السلع الأساسية ، ويشكل الإفقار الاجتماعى والاقتصادى موقفا متفجرا ، كما يشكل الوضع الخطير الراهن بين الهند وباكستان أحد أكثر الصراعات حدة فى آسيا . إن عدم وجود خيار أمام باكستان سوى الانضمام لتحالف الإرهاب ، هو نتيجة منطقية لدولة ترعى التطرف لسنوات طويلة ، وتسعى لتلقى المزيد من أموال صندوق النقد الدولى .

إن المؤسسات الباكستانية والهندية تشجع الروح العسكرية والتعصب الأعمى طوال فترة من الزمن ، وتسير الديكتاتورية العسكرية القائمة فى باكستان والحكومة الدينية اليمينية فى الهند على خطى الأنظمة القمعية فى المنطقة ، مدعومتان من جانب (الديمقراطية) الأمريكية .

يشكل الفلبينيون الآن هدفا (للحملة الصليبية) الأمريكية . صحيح أن الدستور الفلبينى يحظر وجود قوات أجنبية على التراب الفلبينى ، و لكن متى كانت سيادة الدول تعنى شيئا للهيمنة العالمية ؟

ترغب الحكومة الفلبينية ، شأنها شأن باكستان ، فى تعزيز تبعيتها التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية مقابل الدعم السياسى المساعدات المربوطة لشراء السلع القديمة .

قد يكون الإنتهاك الأشد فظاعة لسيادة الدولة ، هو ما يحدث فى فلسطين . وبينما يتفرج العالم فى صمت ، تتحدى القوات المسلحة الإسرائيلية كل القواعد الأساسية للقانون الدولى بشكل يومى ، وتكشف المذابح الجماعية للنساء والرجال والأطفال أسلوب المستوطنين المسلحين فى احتلال الأراضى الفلسطينية ، وتساهم الاغتيالات المتعمدة للقيادات السياسية الهامة ، فى تنامى الإحساس بالعجز واليأس الذى يشق وحدة الشعب الفلسطينى .

إن الحرب ضد الإرهاب تموه على إرهاب الدولة المفرط المفروض على الشعب الفلسطينى كى تتمكن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من الاستمرار فى هيمنتها الاستراتيجية على مصادر القوة الاقتصادية فى المنطقة .

يعكس تواطؤ الدول المستقلة فى تحسين أوضاع الرأسمالية العالمية الطبيعة الاستبدادية والنخبوية للكثير من النظم القائمة فى آسيا – غالبيتها مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية . حتى تيمور الرقية المستقلة حديًا ، بدلاً من أن تكون رمزاً للحرية والاستقلال ، تجبر الآن على تحمل عبء الهيمنة الغربية . حيث يصاحب الاستقلال السياسى فى تيمور الشرقية فقد السيادة الاقتصادية نتيجة للشروط التى يميلها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على الدول التى تريد دمج اقتصادياتها فى النظام العالمى ، وتواجه أفغانستان مصيراً مشابهاً ، حيث تنتظر ستة أشهر تحت النظام الانتقالى المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية .

كما أن الأوضاع فى «آكيه» تشكل إحدى مظاهر ما يسمى برفع الرايات من أجل الحرية ، بينما يدور الصراع بين سكان «آكيه» وبين الحكومة المركزية فى إندونيسيا على مصادر الثروات الطبيعية ، فمنذ اكتشاف الغاز الطبيعى فى شمال

«اكيه» عام ١٩٧٦ ، بادرت شركة البترول الأمريكية «موبيل» بإنشاء استثمارات ضخمة فى حقول الغاز الطبيعى . ولحماية مصالح هذه الشركة العابرة للقوميات ، أعلنت الحوكة الإندونيسية منطقة «اكيه» منطقة عمليات عسكرية ، وأرسلت قوات عسكرية لها فى ١٩٨٩ ، وارتكبت انتهاكات ضخمة لحقوق الإنسان .

بينما تمت الإشادة بكوريا باعتبارها نموذجاً للالتزام بمثل الليبرالية الجديدة ، فى الوقت الذى وجهت فيه الطبقة العاملة الكورية بقمع غير مشبوق . ووضع ٧٠٠ من قيادات النقابات العمالية فى السجن عقاباً لهم على مطالبتهم بحقوقه الأساسية ، ويبدو هذا الوضع فى معظم أنحاء القارة . وفى الأثناء ، تهدد المخططات العسكرية الأمريكية أيضاً عملية السلام وإعادة توحيد الكوريتين بمكر تام ، وتدفع المنطقة للعودة إلى حافة الصراع .

أن النساء والأطفال هم أول الضحايا للصراعات المسلحة من أى نوع . فى أفغانستان ، استغلت النساء فى المجهود الحربى ، وانتهكن بوحية كضحايا لقمع النظام الطالبانى ، كما انتهكن أيضاً فى خدمة التحرر – حيث يعاملهم نظام ما بعد طالبان كعبيد للرأسمالية لعاملية . فى أجزاء كثيرة من آسيا ، تستغل النساء كقوة عمل رخيصة فى مناطق تصنيع الصادرات ، وفى الاقتصاد الرسمى ، وكعاملات مهاجرات ليس لهن أية حماية ، وكداعرات لخدمة القوات الأجنبية ، والسياح ورجال الأعمال ، تلك هى الروح النبيلة لعولمة الليبرالية الجديدة . نحن نطالب بوضع حد لسوء الاستخدام المفرط للقوة والنفوذ التى تكلف – وستكلف – الملايين من البشر فى آسيا حياتهم وسبل رزقهم ، وحريتهم ، وهواياتهم – وسيادتهم . إن الناضلات النشيطة للحركات الشعبية الآسيوية ، وللحركات الشعبية فى كل أنحاد العالم ، تسعى من أجل استرداد حقوقها فى السيطرة على العمل ، ومصادر الثروة ، ومشروعات التنمية فى الأطر الوطنية للقيم والتفاعلات الديمقراطية .

يأتى الفلاحون ، والصيادون ، والفقراء ، والعاملون فى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية – جاءوا معاً ليتحدوا نموذج الأمن المشوه الذى تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتواطئة فى آسيا ، وتطالب هذه الحركات بأن يكون الأمن البشرى فى المرتبة العليا ، ونرفض تماماً كل ما يميله ويفرضه رأس المال العالمى ، أن الموقف الأساسى لهذه الحركات هو رفض العنف ومعارضة النزعات الاستهلاكية الوقحة ، كما أننا فى المنتدى الاجتماعى العالمى واثقون من أن الشعوب سوف تنتصر فى النهاية .

نحن نطالب بإنهاء الوجود العسكرى الأمريكى فى آسيا .

نطالب بحماية كل الحقوق الأساسية للبشر وللمجتمعات ، وأن يخضع كل من

صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للمصالح الديمقراطية للحركات الاجتماعية فى آسيا .

نطالب برفع الحصار الاقتصادى المفروض على الشعب العراقى ، والتراجع عن السياسات الهمجية التى تمارسها الولايات المتحدة وأصدقاءها ضد العراق .

نطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين .

نطالب خروج القوات الأمريكية من القفلبين ، وأفغانستان ، وكوريا ، وباكستان، ومن البلدان الأخرى فى المنطقة .

نطالب الولايات المتحدة والشركات متعددة القوميات بالتوقف عن دعم الديكتاتورية العسكرية فى بورما .

نطالب بإنهاء التوتر العسكرى بين القوتين النوويتين فى الهند وباكستان .

نطالب بحماية حقوق العمال فى آسيا .

نطالب القضاء على عمل الأطفال ، وصرف إعانات للأطفال الفقراء كى لا يضطروا للعمل ، وتوفير فرص التعليم لهم .

نطالب تحميل الولايات مسئولياتها عن انتهاكاتها المتكررة لحقوق الإنسان ، وسيادة الدول الأسيوية ، وذلك طبقاً للقانون الدولى .

فى النهاية ، نعلن أننا فى آسيا مشاركون فى الفعاليات القدامة للحركة العالمية المناضلة ضد الليبرالية الجديدة وخططها العسكرية .

النص الأصلى للبيان منشور على موقع المنتدى الاجتماعى العالمى .

بعنوان : NOTO IMPERIALIST GLOBALISATION AND WAR

إعلان مجموعة مثقفين في بورتو أليجرى

اليوم التاريخ الإنسانى هو ثمرة أدوار يلعبها ممثلون كوكبيون . أمام عملية كوكبة الرأسمال وأشكال التعبير السياسى الامبريالى عنه ، وأمام عسكرته المتزايدة يصبح من الضرورى بناء قطب بديل ، يستطيع أن يدلل للعيان على أن «فى استطاعتنا إقامة عالم مختلف» . تتضامن أشكال لا حصر لها من المقاومة وعديد من المبادرات المحلية والإقليمية والدولية لتؤكد وتحشد الجهود لتحقيق هذا الشعار .

مجر حاصل الجمع البسيط لهذه الجهود إلى جوار بعضها البعض لن يمنحنا القدرة على ولادة هذه التحولات الضرورية . سوف يحتاج تأسيس قوة عضوية بشكل حقيقى إلى بصيرة شاملة تبنى على أساس من التحليل يوم بيوم . هذه الثمرة – الناتجة من التفاعل المستمر بين الحركة والمعرفة ، الذى تغنيه الخبرات الاجتماعية لضحايا كل أشكال التمييز التى تزيد من حدتها رأسمالية اليوم : الفلاحون الفقراء والعمال الصناعيون والنساء والمتعطلون عن العمل وفقراء المدن والأعراق المنعزلة والشباب بدون مستقبل .

عدم المساواة الاجتماعية والجوع والظلم والقمع والعنف المسلح وإرهاب الدولة يكفون تماماً لنزع شرعية النظام الاقتصادى الذى يعطى الأفضلية للتراكم على إشباع احتياجات الإنسان والذى تتركز فيه سلطة اتخاذ القرار بين أيادى أقل فأقل . ولا يصاحب عملية خلق الثروة فقط تدمير الميراث الأيكولوچى وتخريب الفرق الاجتماعية وفقط ولكن هذه الثروة أيضاً متى بدأت عملية خلقها فأنها سوف تتوزع بأنسبة غير متساوية بسبب العلاقات الاجتماعية التى تفضل الأقوى وتفضل الذوات المفردة وتفضل الطبقات الاجتماعية وتفضل القوميات . ومن الجوهرى أن نذهب إلى أبعد من مجرد الاحتجاج الأخلاقى البسيط حتى نسلط الضوء على لا–عقلانية الرأسمالية . هذه الرأسمالية التى أثبتت فى الواقع أنها غير قادرة على الاستجابة للوظيفة الأولية للاقتصاد : وهى تلبية أسس الحياة الفيزيقية والثقافية لكل البشر على الكوكب .

ولتشكيل قطب بديل للرأسمالية المتكوكبة تكون الحركات الاجتماعية فى أرض الواقع النواة التى لا غنى عنها للمجتمع المدنى من أسفل . أما عناصر التضامن الكوكبى الأخرى مثل المنظمات الغير حكومية ومراكز الأبحاث ووسائل الاتصالات والمثقفين فهى عوامل مساعدة مفيدة ويمكن أن تكون ضرورية ولكن كل هؤلاء لا يستطيعون أن يأخذوا مكان الحركات الاجتماعية فى البناء العضوى المقاوم للكوكبة وأشكال النضال الاجتماعى .

يوجد تحت أيدينا مشروعين لإحداث التغييرات فى الوضع الراهن . الأول يمكننا تسميته الكينزية – الجديدة وهو يحاول التغلب على اقتصاد السوق الرأسمالى بإخضاعه لأحكام تعيد تأسيس الأولويات الاجتماعية . والثانى الذى يمكننا تسميته ما – بعد – الرأسمالية يقترح وجوب بناء منطق اقتصادى مختلف ليحل محل الرأسمالية بشكل نهائى ، منطق غير إصلاحى لأن الرأسمالية من ناحية قد فصت ما بين الاقتصاد وبين المجتمع لتجعل من الاقتصاد شيئاً قائماً بذاته ولأنها من ناحية أخرى قد جعلت من السوق الطبيعة الوظيفية لمجمل الأنشطة التعونية للإنسانية . ورغم عدم التوافق بين أهاف كلا المشروعين على المدى البعد إلا أن الشركاء فى كليهما قد يجدا أنفسهم مشتركين فى حركة ض الرأسمالية المعاصرة ولصياغة أحكام وقوانين ملموسة مباشرة تحد من انفلات وحشيتها .

يتطلب بناء تحالف بين الحركات والقوى السياسية والاجتماعية – يعبر من خلاله ضحايا الرأسمالية الليبرالية – الجديدة المتكوكبة عن أنفسهم – احترام التعددية ليس فقط تعددية الجغرافيا والقطاعات ولكن أيضاً درجة الجذرية (الراديكالية) فى تنقييد الرأسمالية بالأحكام من ناحية والراديكالية فى مناهضة الامبريالية من ناحية أخرى . لن تصل الحركة الكوكبية إلى بناء نفسها كبديل يسارى إلا إذا استطاعت أن تصون التعايش السلمى بين عناصرها المتعمدة : اليسار الذى يطالب بمطالب محدودة فقط (حقوق العمل على سبيل المثال) واليسار الذى يتطلع إلى ما بعد الرأسمالية ، وهؤلاء الذين يريدون التفاوض حول شروط التبادل غير المتساوى (المجحفة) ، وفوق كل شىء هؤلاء الذين فى الأطراف ، يضعون أنفسهم أسرى منظور قطع الصلات لمصلحة التنمية الوطنية والشعبية .

من الضرورى أن ننبعث ببدائل . أنها ضرورة أخلاقية وعملية . هذه البدائل قد تعبر عن نفسها على ثلاثة مستويات : الأول من اليوتوبيا ، ليس كأضغاف أحلام ولكن كيقين دافع للحركة : أى مجتمع نريد وأى تعليم وأى رعاية صحية وأى اتصالات وأى عمل وأى زراعة ... نريدها ؟ ومع إعادة تحديدها باستمرار (إعادة الإجابة على هذه الأسئلة) يمكن أن تكون هذه اليوتوبيا مشروعنا الجماعى (الذى نقوم به سوياً) . ثم اقتراحات المدى المتوسط لأنهم يحتاجون إما إلى وقت حتى يتم تحقيقهم وإما لأنهم سوف يواجهون بمقاومة عنيفة من أعدائهم . وأخيراً المدى القصير الذى سوف يعبر عن نفسه فى أشكال متنوعة من المطالب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيكولوجية ، بالنظر إليها كأهداف فى حد ذاتها أو كمراحل فى أو من اختفاء الرأسمالية وإحلال الشكل الاشتراكى من الاقتصاد .

المنتدى الاجتماعى العالمى هو المكان المتميز للتضامن ، لن يستهلك نفسه فى

نقاش داخلى بائس عن التعدد ، . فوجوده يمثل مرحلة جديدة لنهاية شرعية احتكار الرأسمالية الليبرالية – الجديدة وهو ذلك **أمل حقيقى للشعوب** .

الموقعون علي البيان :

- Samir Amin, Forum du Tiers Monde, Dakar.
- Pierre Beaudet, Directeur d'Alternatives, Montréal.
- Jean-Pierre Berian, Directeur de Recherches INRA (Institut National de Recherches Agricoles), France.
- Atilio Borón, CLACSO, Buenos Aires.
- Alexandre Buzgalin, Université de Moscou.
- Boaventura de Souza Santos, Université de Coimbra.
- Wim dierckxsens, DEI, San José, Costa Kica.
- Enrique Dussel, Université Autonome de Mexico.
- Shahida El-Bx, Centre d'Etudes arabes, Le Caire.
- Bernard Founou-Tchuigoua, Directeur de Recherches au Forum du Tiers-Monde, Dakar.
- Pablo González-Casanova, UNAM, Mexico.
- Marta Harnecker, Directrice du MEPLA, La Havane.
- Francois Houtart, Center Tricontinental, Louvain-la-Neuve.
- Michael Löwy, CNRS, France.
- Massiah Gustavo, Université de Pris.
- Armand Mattelart, Paris, France.
- José Antonio Mendizabal, Université du Pays Basque.
- Manolo Monereo, Madrid.
- Adolfo Pérez Esquivel, Prix Nobel de la Paix, Buenos Aires.
- Anibal Quijano, Université Nationale, Lima.
- Isabel Rauber, La Havane.
- Florian Rochat, Directeur du CETIM, Genève.
- Emir Saser, Laboratório de Politicas Públicas ? Université de Rio de Janeiro.
- Emilio Taddel, CLCSO, Buenos Aires.
- Hector Vega, Professeur à L'Université Santiago de Chile, Santiago de Chile.

obeikandl.com

نداء «بورتو اليجري» من أجل التحرك

(صادر عن الإجتماع الأول للمنتدي الإجتماعي العالمي الذي عقد في بورتو اليجري في يناير ٢٠٠١)

احتشدت القوى الاجتماعية من مختلف أنحاء العالم هنا فى «بورتو اليجيرى»، فى «المنتدى العالمى» ، نقابات ومنظما غير حكومية وحركات مدنية ، مثقفون وفانون ، نقيم معًا تحالفًا عريضًا لخلق مجتمع جديد ، مختلفين عن منطق الهيمنة والسيطرة التى تعتبر فيه السوق الحرة والأموال المقياس الوحيد للثروة . إذا كانت ديفوس تمثل تركز الثورة وتدمير الأرض ، فإن بورتو اليجيرى تمثل الأمل فى أن بناء عالم جديد أمر ممكن ، يكون فيه الوجود الإنسانى والطبيعة مركز اهتمامنا .

نحن جزء من الحركة التى تتنامى منذ «سياتل» . نحن نتحدى الصفوة وممارستها غير الديمقراطية ، والتى يرمز لها منتدى «ديفوس» الاقتصادى العالمى ، لقد جئنا إلى هنا لنتبادل الخبرات ، ولنبنى تضماننا ، ونتظاهر معبرين عن رفضنا التام للسياسات الليبرالية الجديدة للعولمة . نحن ، نساء ورجال ، فلاحين وعمال ، عاطلين ومهنيين وطلاب ، بيض وسود وملونون ، وسكان أصليين ، جئنا من الجنوب وأيضًا من الشمال ، نتعهد بالنضال من أجل حقوق الشعوب ، والحرية ، والأمن ، والعمل ، والتعليم . نحن نكافح ضد سيطرة المال ، وضد تدمير زراعاتنا ، وضد احتكار المعرفة ، ووسائل الإعلام والاتصالات ، وضد إفساد الطبيعة ، وضد تدمير النوع البيولوجى بواسطة الشركات عابرة القوميات والسياسات غير الديمقراطية. إن الخبرات المشتركة – مثل تلك التى تمثلها بورتو اليجيرى – توضح أن البديل المحدد أمر ممكن . نحن نعيد تأكيد السيادة للإنسان ، والحقوق البيئية والاجتماعية وأولويتها على الاحتياجات المالية ومتطلبات المستثمرين .

إننا ونحن نعزز حركاتنا ، نقاوم النخبج المتعولمة ونعمل من أجل الإنصاف ، والعدل الاجتماعى ، الديمقراطية والأمن لكل إنسان ، بدون تفرقة . إن مناهجنا وبدائلنا تقف بصرامة ضد السياسات المدمرة لليبرالية الجديدة .

إن العولمة تعزز النظام الأبوى القائم ، وتزيد من تأنيث الفقر ، تفاقم من كل أشكال العنف ضد النساء ، إن مساواة المرأة والرجل قضية مركزية فى نضالنا . بدون ذلك ، لن يكون العالم الآخر الذى نريده ممكنا .

إن العولمة الليبرالية الجديدة تزيد العنصرية واستمرار الإبادة الجماعية فى بلدان العبودية والاستعمارية التى دمرت أسس المدينة الأفريقية السوداء . نحن ندعو كل الحركات للتضامن مع الشعوب الإفريقية ، سواء فى القارة الإفريقية أو خارجها ،

للدفاع عن حقوقهم فى الأرض ، والتحضر ، والحرية والسلام ، والمساواة ، من خلال تعويضهم عن الآثام التاريخية والاجتماعية . أن تجارة العبيد والعبودية تشكلان جريمة ضد الإنسانية .

نحن نعبر عن تقديرنا الخاص ، وتضامنا مع الشعوب الأصلية ، فى صراعها التاريخى ضد الإبادة الجماعية والقتل العنصرى ، وفى الدفاع عن حقوقها ، وثرواتها الطبيعية ، وثقافاتها ، وحقها فى الحكم الذاتى ، والسيطرة على أراضيها وأقاليمها .

أن العولمة الليبرالية الجديدة تدمر البيئة ، والصحة ، والظروف الملائمة لحياة البشر. لقد أصبح الهواء ، والماء ، والأرض والبشر سلعاً . بينما يجب أن تكون الحياة والصحة موضع اعتراف كحقوق أساسية ، ولا يجب أن تكون خاضعة للسياسات الاقتصادية .

لقد تمت استعادة الديون الخارجية لبلدان الجنوب بأضعاف قيمتها فى احتيال غير شرعى ، وغير عادل ، وكأداة للسيطرة ولتجريد الشعوب من حقوقها الأساسية ، وبهدف وحيد هو زيادة الربا الدولى الفاحش .

نحن نطالب بالإلغاء غير المشروط للديون ، كما نطالب بتقديم التعويضات عن الآثام التاريخية والبيئية ، كخطوات مباشرة من أجل الحل النهائى لقضية الديون .

أن الأسواق المالية تنتزع مصادر الثروة والأموال من المجتمعات والدول ، ومن الاقتصاديات الوطنية التابعة إرضاء لأهواء المضاربين ونزواتهم . نحن ندعو لإنهاء حمى المضاربات المالية ، وفرض ضرائب على انتقال الأموال من بلد لآخر .

أن الخصخصة مجرد آلية لنقل ملكية الثروة العامة والثروات الطبيعية إلى القطاع الخاص . نحن نعارض كل أشكال خصخصة الثروات الطبيعية والخدمات العامة . وندعو لحماية الثروات والمنافع العامة اللازمة من أجل حياة مناسبة ومحترمة .

إن الشركات عابرة القوميات تنظم الإنتاج العالمى ، على أسس ينجم عنها البطالة الضخمة ، والأجور المنخفضة ، والمالة غير المؤهلة ، وأيضاً من خلال رفض الاعتراف بالحقوق الأساسية للعمال كما حددتها منظمة العمل الدولية . نحن نطالب بحق النقابات فى التنظيم وفى التفاوض ، وإقرار حقوق جديدة للعمال لمواجهة إستراتيجية العولمة ، كما نطالب بإنهاء هذه القيود . نحن ندعو لنظام تجارى يضمن التشغيل الكامل ، والأمن الغذائى ، وشروط تجارة عادلة ورخاء اقتصادى محلى . أن تحرير التجارة يمكن تسميته بأى شىء آخر غير التحرير . أن قواعد التجارة الكوكبية تضمن التراكم السريع للثروة والسلطة بواسطة الشركات عبارة القوميات وتهميش الآخرين وإفقار صغار المزارعين ، والعمال ، والمستثمرين المحليين . نحن نطالب بأن

تحترم الحكومات التزاماتها وتعهداتها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ، وبالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف . نحن نناشد الشعوب فى كل مكان دعم التحركات ضد ابتداع منطقة تجارة حرة فى البلدان الأمريكية ، وهى المبادرة التى تعنى إعادة استعمار أمريكا اللاتينية مرة أخرى وتدمير المجتمعات الأصلية ، وانتهاك حقوق الإنسان الاقتصادية ، والثقافية والبيئية .

أن كل من صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، والبنوك الإقليمية ، ومنظمة التجارة العالمية ، وحلف الناتو ، وغيره من الأحلاف العسكرية الأخرى ، كلها وكالات جماعية للعولمة الليبرالية الجديدة . ونحن ندعو لإنهاء تدخلهم فى السياسة الوطنية . فإن هذه المؤسسات لا تمتلك شرعية من وجهة نظر الشعوب وسوف نستمر فى الاحتجاج على معاييرها .

أن العولمة الليبرالية الجديدة تؤدى إلى تركز ملكية الأرض واتباع نظم زراعية محابية للوحدات الزراعية الكبيرة ، تلك النظم التى تدمر البيئة والمجتمع ، وتقوم على أساس النمو الموجه للتصدير من خلال التنمية الواسعة النطاق للبنية الأساسية ، مثل بناء السدود ، التى تترع السكان من أراضيهم وتدمر أسباب عيشهم . أن هؤلاء السكان يجب أن يعوضوا عن خسائرهم . نحن نطالب بإصلاح زراعى ديمقراطى وإعادة توزيع الأرض على أسس عادلة وديمقراطية . ويجب أن تكون الأرض والمياه والذور بين أيادى الفلاحين . نحن نشجع العمليات الزراعية المستدامة . ولما كانت البذور والمخزون الجينى إرثًا للبشرية ، فنحن نطالب بأن يتم إلغاء استخدام نقل الجينات واختراع أشكال أخرى من الكائنات الحية . أن التسلط العسكرى والعولمة يعزز كل منهما الآخر من أجل تقويض الديمقراطية والسلام . إننا نرفض الحرب تمامًا كسبيل لحل الصراعات ، ونعارض سباق التسلح وتجارة السلاح . نحن ندعو لإنهاء شجب وتجريم الاحتجاجات الاجتماعية . وندين التدخل العسكرى الخارجى فى الشئون الداخلية لبلادنا . نحن نطالب برفع المحظورات والعقوبات التى تستخدم كأدوات للعدوان ، ونعرب عن تضامننا مع أولئك الذى يعانون من نتائجها . نحن نرفض التدخل العسكرى الأمريكى فى أمريكا اللاتينية من خلال مشروع كولومبيا.

نحن ندعو إلى تعزيز التحالف ، وإنجاز أعمال مشتركة تقوم على هذه الهموم الأساسية . سوف نستمر فى التحرك على أساس منها حتى المنتدى القادم ، ونعترف بأننا الآن فى وضع أفضل كى نأخذ على عاتقنا النضال من أجل عالم مختلف .. عالم بلا شقاء وجوع ، بلا تمييز وعنف ، نناضل من أجل حياة أفضل ، ومن أجل العدالة ، والاحترام ، والسلام .

نحن نعاهد أنفسنا على دعم كل النضالات فى جدول أعمالنا المشترك لتحريك المعارضة ضد الليبرالية الجديدة ، ومن بين أولوياتنا خلال الأشهر القادمة ، سوف نتحرك عالمياً ضد :

- المنتدى الاقتصادى العالمى ، كانكون ، المكسيك ، ٢٦ و ٢٧ فبراير .
- منطقة التجارة الحرة للبلدان الأمريكية ، بيونيس أيرس ، الأرجنتين ، ٦ و٧ أبريل ، وكوبيك سيتى ، كندا ، ١٧-٢٢ أبريل .
- البنك الآسيوى للتنمية ، هونولولو ، مايو .
- قمة الثمانية الكبار ، جينوفا ، إيطاليا ، ١٥-٢٢ يوليو .
- الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى ، واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ٢٨ سبتمبر - ١٤ أكتوبر .
- منظمة التجارة العالمية ، ٥-٩ نوفمبر ، قطر .

فى ١٧ أبريل ، سندعم اليوم العالمى للنضال ضد استيراد المنتجات الزراعية الرخيصة التى تخلق إغراقاً اقتصادياً واجتماعياً . كما سندعم تحرك النساء ضد العولمة ، «جينوفا» . وسنؤيد الدعوة إلى يوم عالمى للعمل ضد الديون ، وسيتم ذلك فى ٢٠ يوليو ، وكذلك التحرك من أجل المؤتمر العاملى ضد العنصرية والعرقية ، والتمييز ومعاداة الأجانب والتعصب (دربان ، جنوب أفريقيا ، ٣١ أغسطس - ٧ سبتمبر ٢٠٠١) .

المقترحات المصاغة جزء من البدائل المدروسة من جانب الحركات الاجتماعية فى أنحاء العالم ، وضعوها على أساس المبدأ الخاص بأن وجود البشر وحياتهم ليست مجرد سلعة ، وفى إطار الإلتزام بالرفاهية وحقوق الإنسان للجميع .

إن إشتراكنا فى المنتدى الإجتماعى العالمى يثرى فهمنا لكل الصراعات والنضالات التى نحضها ، ويعزز دعوتنا لكل شعوب العالم للتوحد والاشتراك فى هذه النضالات من أجل بناء عالم أفضل . إن المنتدى الاجتماعى العالمى فى بورتو اليجرى هو لسبيل لتحقيق السيادة للشعوب وعالم العدالة .

النص الأصلى للبيان على موقع المنتدى الاجتماعى العالمى .

obeikandl.com

ميثاق مبادئ المنتدي الجتماعي العالمي

ترى لجنة المنظمات البرازيلية ، التى طرحت فكرة المنتدى الاجتماعى العالمى الأول والتى نظمت وقائعه فى بورتو اليجرى من يناير ٢٥ وحتى ٣٠ يناير عام ٢٠٠١ ، وبعد تقييم نتائج المنتهدى والتوقعات التى آثارها المجتمعون فيه ، أنه بات من الضرورى ومشروعاً أن تنشىء ميثاقاً للمبادئ ليكون دليلاً لهه المبارة فى سعيها المستمر . وبينما تمثل المبادئ التى يتضمنها هذا الميثاق ح والتى يتوجب احترامها من كل هؤلاء الذين يرغبون فى الشماركة فى هذه العملية وفى تنظيم أشكال جديدة من المنتدى الاشتراكى العالمى - تجميع متكامل للقرارات التى سادت المنتدى المقام فى بورتو اليجرى ، وأكدت نجاحه ، إلا أنها توسع من افاق تلك القرارات وترسم توجهات مستمدة من منطقها .

١ - المنتدى الاجتماعى العالمى مكان التقاد مفتوح للتفكير المتفاعل والحوار الديموقراطى للأفكار ولصياغة المقترحات والتبادل الحر للخبرات ولعقد الصلات من أجل النشاط المؤثر ، تلتقى فيه جماعات وحركات المجتمع المدنى ، التى تناهض الليبرالية الجديدة وتقف ضد سيطرة رأس المال على العالم وضد أى شكل من أشكال الامبريالية ، الجماعات والحركات التى تنتمى إلى بناء مجتمع يشمل كوكب الأرض كله يتوجه نحو إقامة علاقات مثمرة بين الإنسان والإنسان وبينه وبين الأرض .

٢ - المنتدى الاجتماعى العالمى المنعقد فى بورتو اليجرى هو حدث محدد فى الزمان والمكان . ومن الآن فصاعداً ، وانطلاقاً من اليقين المعلن فى بورتو اليجرى من أن «فى استطاعتنا إقامة عالم مختلف» ، يصبح المنتدى الاجتماعى العالمى عملية مستمرة تبحث عن وتبنى البدائل ، ولا يمكن اختزاله (المنتدى) فيما يقع من مناسبات أو وقائع تدعمه .

٣ - المنتدى الاجتماعى العالمى هو عملية يقوم بها العالم (عملية عالمية) . فكل اللقاءات التى تقام كجزء من هذه العملية ذات بعد دولى .

٤ - تقف كل البدائل المقترحة فى المنتدى الاجتماعى العالمى فى مواجهة عملية العولمة التى تقودها الشركات الكبيرة المتعددة القوميات والهيئات الحكومية والدولية التى تخدم مصالح هذه الشركات سوف تسود كمرحلة جديدة فى تاريخ العالم . عولمة تحترم حقوق الإنسان فى عمومها - حقوق كل المواطنين (المرأة والرجل) حقوق كل الأمم - حقوق البيئة . عولمة تتأسس على أنظمة ديموقراطية دولية ومؤسسات فى خدمة العدل الاجتماعى والمساواة وسلطة الشعوب .

٥ – يجمع المنتدى الاجتماعى العالمى معًا ويربط منظمات وحركات المجتمع المدنى من كل الأوطان فى العالم ولكنه مع ذلك يتعمد ألا يكون هيئة تمثل المجتمع المدنى العالمى .

٦ – لا يتعمد المنتدى الاجتماعى العالمى أن يكون منظمة . لذلك لن يفوض أيًا من كان مستفيداً من أى شكل من أشكال المنتدى أن يدعى منصباً ممثلاً لكل المشاركين فى المنتدى . لن يستدعى المشاركون فى المنتدى لاتخاذ قرارات باعتبارهم هيئة سواء عن طريق التصويت أو الإجماع لإعلان مواقف أو تقديم مقترحات خاصة بعمل يلتزم به جميع المشاركين أو الأغلبية منهم ، أو قرارات يبدو منها أنها مواقف تأسيسية للمنتدى كمنظمة . لذلك لا يشكل المنتدى موقع سلطة يتنازع المشاركون على اعتلاؤه أثناء لقاءاتهم ولن يدعى أنه يشكل الاختيار الوحيد للتفاعل والحركة بين منظمات وحركات المشاركين فيه .

٧ – وبالرغم مما هو وارد أعلاه فالجماعات المشاركة فى المنتدى أو عدد منها يجب أن تتأكد من أن لها الحق فى لقاءات المنتدى أن تسعى إلى إصدار بيانات أو إلى التحرك الذى قد تقرره سواء بمفردها أو بالتنسيق مع جماعات أخرى مشاركة . يتكفل المنتدى الاجتماعى العالمى بنشر وتوزعى مثل هذه القرارات على أوسع نطاق بكل الوسائل المتاحة له ، دون خضوعها لتوجيهات منه أو رفعها إلى مستويات أعلى أو إخضاعها لرقابة أو حظرها ولكن كما تقرر الجماعة أو مجموعة الجماعات التى صدرت منها هذه القرارات .

٨ – المنتدى الاجتماعى العالمى هو محتوى تعددى متنوع غير عقائدى غير حزبى ، يوطد الصلات بأشكال غير مركزية بين المنظمات والحركات المنغمسة فى نشاط ملموس سواء كان محليًا أم عالميًا مستهدف بناء عالم آخر .

٩ – سوف يظل المنتدى الاجتماعى العالمى دائماً منتدى منفتح للتعددية وللتعدد فى الأنشطة وفى أساليب العمل التى تختارها المنظمات والحركات اتشارك بها وفيها بالإضافة إلى السماح بالتعدد فى النوع والعرق والثقافة والأجيال والقدرات الطبيعية بشرط الإلتزام بهذا الميثاق من المبادىء . لن يشارك فى هذا المنتدى أى منظمة حزبية أو منظمة عسكرية . القادة الحكوميون أو أعضاء الأجهزة التشريعية الذين يقبلون بالتزامات هذا الميثاق قد تتم دعوتهم إلى المشاركة على أساس من قيمتهم الشخصية .

١٠– يعارض المنتدى الاجتماعى العالمى كل أنصار الشمولية ولك من يختزل الرؤى إلى اقتصاد أو تنمية أو تاريخ وكل من يستخدم العنف كأدوات تحكم اجتماعى

بواسطة الدولة . انها تتمك بقوة باحترامها لحقوق الإنسان والممارسة الحقيقية للديموقراطية ديموقراطية المشاركة والعلاقات السلمية فى سماواة وتضامن بين الناس على اختلاف أعراقهم وأنواعهم وشعبوهم وتدين كل أشكال السيطرة وخضوع شخص لآخر .

١١- كمنتدى للحوار ، المنتدى الاجتماعى العالمى حركة من الأفكار التى ينطلق منها التفكير - والتى تقوم بشفافية كاملة بنشر وتدوير نتائج هذا التفكير - فى آليات وأدوات السيطرة التى يسعى إليها رأس المال وكذلك التفكير فى الوسائل والنشاط الذى يقاوم ويقهر هذه السيطرة والتفكير فى البدائل المقترحة لحل مشكلات الاستبعاد وعدم المساواة التى تخلقها عملية العولمة الرأسمالية بكل أبعادها العنصرية والجنسية والمدمرة للبيئة سواء عالمياً أو داخل الدول .

١٢- يشجع المنتدى الاجتماعى العالمى - ككونه إطار عمل لتبادل الخبرات - الفهم والمعرفة المتبادلة بين المنظمات والحركات المشاركة ويعطى مكانة خاصة لقيمة التبادل فيما بينهم وخصوصاً فيما يقوم به المجتمع لتركيز الأنشطة الاقتصادية والحركة السياسية فى خدمة تحقيق احتياجات الشعب واحترام الطبيعة فى الحاضر ومن أجل الأجيال القادمة .

١٣- يبحث المنتدى الاجتماعى العالمى - كمضمون لعقد أواصر العلاقات - عن وسائل توطيد الصلات وخلق صلات جديدة إقليمية دولية بين منظمات وحركات المجتمع حتى تزيد من قدرة المقاومة الاجتماعية غير المسلحة ضد عملية نزع إنسانية العالم التى تجرى حالياً وضد العنف الذى تستعمله الدولة ، وكذلك عن وسائل تدعيم الإجراءات الإنسانية التى تتخذها هذه المنظمات والحركات .

١٤- المنتدى الاجتماعى العالمى هو عملية تقوم بتشجيع المنظمات والحركات المشاركة فى طرح نشاطهم المحلى أو القومى وتشجعهم على البحث عن مشاركة فعالة عالمية المضمون مثل قضايا التغيير لبناء عالم جديد نتضامن فيه كلنا .

تم التصديق عليه وإقراره فى ساو باولو بتاريخ ٩ أبريل ٢٠٠١ من قبل المنظمات التى تشكل اللجنة الرئاسية للمنتدى الاجتماعى العالمى .

تم التصديق عليه مع تعديلات من قبل الهيئة الدولية للمنتدى الاجتماعى العالمى بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٠١